

السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 و دورها في معالجة مشكلة الفقر: قراءة

في بعض المؤشرات

* حدة أوضافية ، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.

** نجاة مليحي ، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة الجزائر.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى فعالية السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2013 في الوصول إلى الأهداف التي سطرها خلال هذه المرحلة، من خلال مختلف التغيرات التي مست المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية سواء نحو الإيجاب أو السلب، من أجل التحول بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي و متنوع تلبية لمختلف حاجيات المجتمع و تقليص الاعتماد على الخارج، و تشخيص مواطن الضعف في هذه السياسة من أجل معالجتها في المستقبل.

Abstract

This study aims to shed light on the extent of the effectiveness of economic policy in Algeria during the period 2001-2013 to reach the goals that were set during this phase through the various changes that have touched the social and economic indicators about whether positively or negatively, in order to shift the Algerian economy from yield to productive economy and diverse, and to meet the diverse needs of community and reduce dependency on the outside, and the diagnosis of the weaknesses in this policy in order to address them in the future.

* Courriel non disponible.

** Courriel non disponible.

مقدمة

أعطت الجزائر أولوية قصوى لترقية المواطن الجزائري و تحسين إطار معيشته و تأهيله من خلال حجم الاستثمارات الضخمة التي وجهتها للتكفل باحتياجاته الأساسية عبر برامج التنمية التحتية الاجتماعية و الاقتصادية، و هي بذلك تسعى إلى بناء المواطن الجزائري المتكامل فكريا وروحيا و بدنيا و تحسين مستواه المادي انطلاقا من قناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نمو متوازن و متزامن، عبر التوزيع المتوازن و العادل للموارد و المرافق الاجتماعية و الثقافية و النشاطات الإنتاجية و السكان عبر كامل إقليم و جهات القطر¹. لذلك شرعت في تطبيق ثلاث برامج تنموية، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي استغرق تنفيذه ثلاث سنوات (بين سنتي 2001 و 2004) و برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي امتد على خمس سنوات من سنة 2005 إلى سنة 2009، و البرنامج الخماسي الممتد كذلك على خمس سنوات من 2010 إلى 2014. و عليه تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي: الى أي مدى وفقت السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 في

معالجة مشكلة الفقر و التخفيف من حدتها في المجتمع الجزائري عبر مختلف المؤشرات؟

تأتي أهمية الموضوع لتقييم السياسة الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014 و التعرف على مواطن الضعف و أسباب الفشل و ضرورة معالجتها في المستقبل و استدراك الوقت الضائع في عدم تصحيح الإخفاقات و الاستمرار عليها مما يؤدي إلى زيادة تفاقم الأوضاع المزرية.

و نظرا لطبيعة الموضوع فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بالتعرض إلى مضمون هذه البرامج و أهدافها مع تحليلها من خلال الإحصائيات التي توافقت مؤشراتها.

و للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين:

I- مضمون البرامج المسطرة خلال 2001-2014 ؛

II - قراءة في بعض المؤشرات 2001-2013؛

أولا- مضمون البرامج: شرعت الجزائر منذ سنة 2001 و نتيجة للانفراج المالي الذي تحقق بفعل ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة في إتباع سياسة مالية تركز بالأساس على التوسع في النفقات العامة. هذه السياسة جاءت بعد فترة صعبة عانت خلالها الجزائر على جميع الأصعدة و بالخصوص في الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي، و من ثم فقد كان الهدف الرئيسي من البرامج التي وضعت خلال 2001-2014 هو زيادة على تحسين معدلات النمو الاقتصادي و الحد من معدلات البطالة التي بلغت معدلات مرتفعة جدا خلال الفترة 1995-2000².

1- مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: اقر هذا المخطط في أبريل من سنة 2001 بحيث بلغت قيمته 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، و اعتبر آنذاك برنامجا قياسيا و ذلك بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم آنذاك قبل إقراره و الذي قدر ب 11,9 مليار دولار، و كان يهدف بشكل رئيسي إلى³:

- الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة؛

- خلق مناصب عمل و الحد من البطالة؛

- دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

و ارتكزت قيمة المخطط بشكل كبير على قطاع البناء و الهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد

الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من 2001 إلى غاية 2004 تمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي و تنمية الموارد البشرية و ذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية⁴. اعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الدولة قصد إنشاء محيط ملائم لاندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، و تجسد ذلك في إنجازات عديدة كما يبينها الجدول في الملحق 1 .

يلاحظ أن النصيب الأكبر من الاستثمارات كان لصالح قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية حيث قدر غلافه المالي ب 210,5 مليار دج بنسبة 40.1 %، منقسما إلى التجهيزات الهيكلية لل عمران التي كانت تسعى إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر و العزلة بغلاف مالي قدره 142,9 مليار دج من جهة، و إلى إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا و الواحات من خلال حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي و المحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا و الجنوب، و إعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية من جهة أخرى و ذلك بغلاف مالي قدره 67,6 مليار دج. بعده يأتي الاستثمار في مجال التنمية المحلية و البشرية بغلاف مالي قدره 204,2 مليار دج أي بنسبة 38.8 %، و كان الهدف منه تحديد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي و المستدام للإطار المعيشي للمواطنين. موجهة أغلبيتها لتشجيع إنجاز مخططات تنمية البلديات و التوزيع التوازني للتجهيزات و الأنشطة على كل التراب الوطني كالمشاريع المرتبطة بالطرق - طرق و لائيه و بلدية - تطهير الماء و المحيط، و كذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال تشجع كلها على استقرار و رجوع السكان، و لاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب. يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية؛ كما تشمل هذا البرنامج ميدان الشغل و الحماية الاجتماعية، فهو خص ببرامج الأشغال ذات الكثافة العالية و المتعلقة بالولايات المحرومة من اليد العاملة. إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي ل 70.000 منصب شغل دائمين لتلك الفترة، أما عن النشاط الاجتماعي تعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا و إعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة.

أما الغلاف المالي الثالث فقد وجه لدعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري بغلاف قدره 65,4 مليار دج أي بنسبة 12.4 % و تمحور من جهة حول تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك و ترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية، إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص، حماية الأحواض المنحدرة و المصببات و توسيع مناصب الشغل الريفي؛ حماية النظام البيئي الرعوي و تحسين نوعية العلف، و مكافحة الفقر و التهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية و معالجة ديون الفلاحين، و من جهة أخرى اهتم بقطاع الصيد البحري الذي بالرغم من طاقته كونه مصدر ثروة لم يستغل بكفاية و لم يحض بالعناية المستحقة له رغم طول الساحل الجزائري، و ذلك من خلال إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد و تربية المائيات بفتح فرع لدى الصندوق الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد و التعاون الفلاحي و تربية المائيات، إدخال لإجراءات جبائية، شبه جبائية، جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين، و معالجة ديون المهنيين المتعاقدين.

ليأتي المبلغ الأخير لدعم الإصلاحات بغلاف مالي قدره 45 مليار دج بنسبة 8.6 %، و يرجع ذلك الى حقيقة أن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد تطلب تجنيد موارد هامة، و من أجل إنجازها و بأقل تكلفة و الحصول على نتائج مرضية، و جب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية و الهيكلية التي تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة.

أما في ما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات 2003/2002/2001 بقيمة 205.4 مليار دج، 185.9 مليار دج، 113.2 مليار دج على التوالي أي بنسبة 39.12 %، 35 %، 21.76 % من قيمة المبلغ

المخصص للبرنامج في حين أن سنة 2004 لم تحض إلا ب 20.5 مليار دج أي بنسبة 3.9% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج، و هو ما يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات و المشاريع الخاصة بالبرنامج من خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية لأفراد المجتمع التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد، و ما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين و التي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان⁵.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 : جاء البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرعت الجزائر في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة. و اعتبر البرنامج خطوة غير مسبوقه في التاريخ الاقتصادي الجزائري و ذلك من حيث قيمته المرتفعة، و التي بلغت ما يقارب 4207.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار ، و قد كان يهدف بالأساس إلى :⁶

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي و الأمني؛
- تحديث و توسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي؛
- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي و الذي اعتبر الهدف الرئيسي و النهائي للبرنامج و الذي سعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

استقراء للجدول في الملحق 2- فإن المخصصات المالية للبرنامج ارتكزت على خمسة محاور رئيسية، الأول تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير السكن و تجهيز مدارس و مطاعم مدرسية إضافية، و كذا تأهيل المرافق الصحية، الرياضية و الثقافية بنسبة 45,5%، أما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية و القاعدية تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، و ذلك في إطار تحديث و تطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الأخيرة من التسعينيات، خصوصا و أنها تمثل دعما و حافزا قويا للاستثمار و التنمية الاقتصادية بنسبة 40,5% يليه المحور الثالث و المتعلق ببرنامج دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% أي بمبلغ 337,2 مليار دج منها الفلاحة و التنمية الريفية 300 مليار دج، تليها الصناعة بغلاف مالي 13,5 مليار دج، أما المحور الرابع فقد ركز بتطوير الخدمة العمومية و تحديثها بنسبة 4,8% أي بغلاف مالي قدر ب 203,9 مليار دج، و بعده برنامج تطوير تكنولوجيا الجديدة للاتصال بنسبة 1,1% .

3-البرنامج الخماسي 2010-2014: أطلقت الجزائر مطلع عام 2010 و على مدى خمس سنوات برنامجا للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية خصصت له 286 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات العمومية، و **الجدول في الملحق 3-** يوضح توزيع الاستثمارات في أهم القطاعات الاقتصادية.

حيث يلاحظ أن الأولوية في توزيع الاستثمارات خصصت من أجل تحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ إجمالي قدره 9903 مليار دج بنسبة 45.42% (لتشمل عدة قطاعات منها السكن، التربية و التعليم، الصحة، التكوين المهني، تحسين وسائل و خدمات الإدارة العمومية و باقي القطاعات)، أما الأولوية الثانية فقد خصصت لبرنامج تطوير الهياكل القاعدية بنسبة 38.52%، و ما تبقى خصص لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 16.05% منها الفلاحة و التنمية الريفية، القطاع الصناعي، دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل.

ثانيا-قراءة في بعض المؤشرات: لتشخيص ظاهرة الفقر في الجزائر من خلال تقييم نتائج البرامج المذكورة سابقا و مدى تمكنها من التخفيف من حدة التفاوت في توزيع الدخل و استجابة أكبر في تلبية مختلف حاجيات المجتمع يستعان بالمؤشرات التالية:

1-: بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي: خلال الفترة 2001-2004 عرفت تحسنا ملحوظا حيث وصلت إلى مستوى 6.8% سنة 2003، لكنها تراجعت إلى مستوى 5.2% سنة 2004. و يرجع ذلك إلى التحسن بشكل أساسي في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001 و 2003 و التي ارتفعت بحوالي 10,4% في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنا متواضعا خلال الفترة 2001-2004 قدر ب 1.2%. أين تراوحت ما بين 648 مليار دولار سنة 2001 إلى 788 مليار دولار سنة 2004.

أما خلال الفترة 2005-2009 فقد شهدت انخفاضات متتالية، إذ تراوحت بين 5.1% و 2.1% و يرجع ذلك بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط و الغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 من جهة، و من جهة أخرى لانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا و بلغت ذروتها سنة 2009 أين قدرت قيمتها ب 1,050 مليار دولار، لتصل أقصاها سنة 2012 ب 2.18 مليار دولار. و يعود هذا التضائل نتيجة ضعف مساهمة بقية القطاعات في العملية الإنتاجية، إذ ساهم القطاع الزراعي سنة 2009 بمعدل 9.2% سنة 2009 ثم 11% سنة 2010 ليستقر عند 8.6% سنة 2011 نتيجة البرامج الاستثمارية المسطرة من طرف الدولة للنهوض بهذا القطاع مثل برامج التجديد الفلاحي و التنمية الريفية. في حين أن مساهمة القطاع الصناعي تبقى ضعيفة رغم كل ما يبذل من جهود للنهوض بهذا القطاع، إذ لم يتعد معدل نمو هذا القطاع سوى 5.5% سنة 2009 ثم 5% سنة 2010 لينخفض إلى 4.9% سنة 2011، أما قطاع البناء و الأشغال العمومية فقد سجل 9.8% سنة 2011 و الخدمات التجارية كإدارة المستشفيات 17.3% خلال نفس السنة.⁽⁷⁾

-كما سجل الميزان التجاري أرصدة موجبة على طول الفترة 2001-2004 من 9,23 مليار دولار إلى 13,77 مليار دولار، أما خلال الفترة 2005-2009 من 25,87 مليار دولار سنة 2005 إلى اعلي مستوى له سنة 2008 ب 39,87 مليار دولار ثم ينخفض انخفاضا سريعا ليصل إلى 5,9 مليار دولار سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم يرتفع الفائض مرة أخرى من 16.5 مليار دولار سنة 2010 إلى 27.18 مليار دولار سنة 2012 نتيجة التحسن الذي عرفته أسعار البترول و الوفرة المالية التي ميزت الاقتصاد الجزائري، و التخلص من المديونية الخارجية التي تقلصت قيمتها من 22,57 مليار دولار سنة 2001 إلى 2.47 مليار دولار سنة 2012 حيث وصلت أسعار البترول إلى 111 دولار للبرميل⁽⁸⁾. مما جعل معدل النمو الاقتصادي يتراوح بين 3.3% و 2.7% خلال الفترة 2010 و 2012 و يثبت عند 3,3% سنة 2013. و الجدول الموالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2001-2013.

جدول رقم 1: تطور معدل النمو الاقتصادي للفترة 2001-2013

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو%	2,1	4,1	6,8	5,2	5,1	2	3	2,4	2,1	3,3	3	2,7	3,3
عدد السكان(مليون نسمة)	30,879	31,357	31,848	32,364	32,906	33,2	33,9	34,42	34,95	35,46	35,98	37,1	37,9
الصادرات(مليون دولار)	19,3	18,83	24,61	32,08	46	54,61	60,16	79,29	43,68	57,053	73,489	73,98	59,88
الواردات(مليون دولار)	9,94	12,009	13,534	18,308	20,357	21,456	27,631	39,47	39,1	40,473	47,247	46,8	49,66
الصادرات خارج المحرقات(مليون دولار)	648	734	673	788	907	1,18	1,332	1,945	1,05	1,62	2,15	2,18	1960
الميزان التجاري(مليار دولار)	9,236	6,825	11,112	13,777	25,875	33,285	32,898	39,714	5,900	16,580	26,242	27,18	10,22
المديونية(مليار دولار)	22,571	22,642	23,353	21,821	17,19	5,6	5,79	5,92	5,687	5,681	4,4	2,47	3,43

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المواقع الالكترونية التالية:

http://perspective.usherbrooke.ca: - تاريخ الاطلاع 2013/8/15 / - : http://www.douane.gov.dz و
 http://www.ons.dz و http://www.cnis.dz تاريخ الاطلاع 2013/1/4
 - حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر 2001-2012 (المركز الوطني للإعلام الآلي والاحصائيات CNIS ، و المديرية العامة للجمارك)، على الموقع الالكتروني
 www.andi.dz تاريخ الاطلاع 2013/5/18 / - : http://donnes.banque mondiale.org تاريخ الاطلاع 2013/4/2
 - التقرير الحكومي حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الجزائر، 2008. http://ar.wikipedia.org/
 www.skunewsarabia.com

2- التبعية الغذائية : من خلال الجدول ادناه نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعية غذائية مفرطة تزداد سنة بعد سنة اذ بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري الغذائي سنة 2000 مبلغ -2.326 مليار دولار وتستمر في الارتفاع الى -3.319 سنة 2004 لتبلغ اقصاها سنة 2008 بمبلغ -7.278 مليار دولار وتنخفض قليلا ما بين سنتي 2009-2010 متراوحة بين -5.399 و- 5.11 مليار دولار ثم تعاود الارتفاع مرة أخرى لتصل -9.5 مليار دولار سنة 2011 وتثبت عند -8.67 مليار دولار سنة 2012.
 جدول رقم 2: تطور العجز في الميزان التجاري الغذائي للفترة 2000-2012

الوحدة مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصادرات الغذائية	0.03	0.03	0.035	0.047	0.066	0.067	0.073
الواردات الغذائية	2.356	2.346	2.572	2.516	3.385	3.374	3.572
العجز في الميزان التجاري الغذائي	-2.326	-2.316	-2.537	-2.469	-3.319	-3.307	-3.499
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
الصادرات الغذائية	0.088	0.119	0.113	0.110	0.350	0.313	
الواردات الغذائية	4.656	7.397	5.512	5.220	9.850	8.980	
العجز في الميزان التجاري الغذائي	-4.568	-7.278	-5.399	-5.11	-9.5	-8.66	

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على: - الزراعة الجزائرية تدخل مرحلة الانتاج المكثف، على الموقع الالكتروني: www.Darelabhath.dz
 تاريخ الاطلاع 2011/5/29

http://www.nuqdy.com- تاريخ الاطلاع 2013/3/25، - http://www.tourath.org تاريخ الاطلاع 2013/3/14

لأن الجزائر تستورد 80.4% من مجموعة المواد الاستراتيجية الرئيسية الضرورية لضمان أمنها الغذائي. وهنا يدق ناقوس الخطر بخصوص قدرة الجزائر على إطعام مواطنيها خلال السنوات القادمة في حال واجهت البلاد تحديات بشأن إنتاجها من الهيدروكربونات أو تراجع أسعارها في الأسواق العالمية.

ان الخطر الأكبر الذي يهدد الأمن الغذائي للجزائر يتمثل في التبعية المطلقة للخارج في مجال الغذاء وخاصة في المنتجات الاستراتيجية، حيث تستورد الجزائر 100% من السكر و85% من البقول الجافة و70% من الحبوب و90% من اللحوم البيضاء و57% من الحليب و18% من اللحوم الحمراء و11% من الأسماك.

ولم تكتف الجزائر بوضعية المستورد الصافي للمواد الغذائية الاستراتيجية، ولكنها سجلت غيابا شبه تام من الأسواق التي تربطها بها اتفاقات شراكة مثل الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية للتبادل الحر وحتى بعض الدول الإفريقية الجارة، حيث لا تتجاوز الصادرات الغذائية سنويا 300 مليون دولار، في مقابل واردات غذائية ناهزت 11 مليار دولار سنة 2011. وتكشف هذه الأرقام عن وضعية كارثية في مجال الأمن الغذائي حيث تشمل النسبة 80.4% مجموعة الحبوب بكل أنواعها والبقول الجافة واللحوم والحليب والسكر، والأخطر إن مناطق الإنتاج الرئيسية للكثير من الزراعات تضررت كثيرا خلال الـ40 سنة الأخيرة، كما لم تتمكن السياسات المنتهجة في القطاع الزراعي من تعويضها وخاصة في مناطق الشمال والهضاب العليا التي كانت تتوفر على زراعات قابلة للتصدير.⁽⁹⁾ كما أن المساحة المستغلة زراعيا في الجزائر لا تتعدى 8.5 ملايين هكتار من طرف 1.14 مليون مزارع، في حين تتجاوز المساحة الإجمالية القابلة للاستغلال الزراعي 230 مليون هكتار تحتاج إلى استثمارات مادية وتكنولوجية هائلة. و ترجع أهم أسباب ذلك الى النزوح الريفي من الريف الى المدينة بحثا عن فرص العمل ذات الاجر المرتفع كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 3: التوزيع البيئي للسكان في الجزائر للسنوات المختارة من سنة 2001 الى 2011

السنة	البيان	الحضر %	الريف %	المجموع %
2001		61.97	38.03	100
2002		63.15	36.85	100
2003		64.33	35.67	100
2004		65.51	34.49	100
2005		66.69	33.31	100
2006		67.76	32.24	100
2007		68.82	31.18	100
2008		69.89	30.11	100
2009		70.96	29.04	100
2010		72.02	27.98	100
2011		72.86	27.14	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: <http://perspective.usherbrook.ca> تاريخ الاطلاع

2013/8/15

إذ لم يتعد سكان الريف 30% خلال السنتين الأخيرتين 2010-2011 من مجموع السكان إذ انحصر عدد سكان الأرياف بين 27.98% و 27.14% وهذا ما يمثل خطرا كبيرا على الأمن الغذائي للبلد.

3- التضخم والبطالة: تميزت معدلات البطالة في الجزائر خلال مرحلة الاصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد والبنك العالميين بميل معدل البطالة الى الارتفاع مما يبين محدودية هذه السياسات في القضاء على البطالة على المدى القصير حيث تراوحت من 18% سنة 1989 الى 24% سنة 1993 ثم لترتفع الى 28% سنة 1995 لتصل أقصاها سنة 1997 بمعدل 30%. ثم بدأت في الانخفاض التدريجي من 29.5% سنة 2000 ثم 27.3% سنة 2001 لتصل الى 23.7% سنة 2003، ثم تستمر في الانخفاض من 17.7% سنة 2004 الى 10.2% سنة 2009 وهذا بفضل برنامجي الانعاش الاقتصادي ودعم النمو خلال الفترة 2001-2009 اللذين وجها اهتماما كبيرا للجانب الاجتماعي الذي كان هو المتضرر الاكبر من الاصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي. ثم ترتفع قليلا من 11.4% سنة 2010 الى 10% سنة 2011 لتستقر عند 9.7% سنة 2012. لكن الملاحظ حتى وان كان هناك انخفاض في معدلات البطالة فهي تبقى وظائف غير منتجة أولا ومؤقتة أي غير دائمة ثانيا، ولا بد من استهداف شرائح وعمال يخلقون القيمة المضافة وتجنب العمالة الزائدة بتوجيهها نحو القطاعات المنتجة.

جدول رقم 4: تطور معدلات التضخم و البطالة 2000-2012 الوحدة%

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل البطالة	29.5	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
معدل البطالة	11.8	11.3	10.2	11.4	10	9.7	
معدل التضخم	3.5	4.8	5.7	3.9	4.5	8.85	

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على: - التقرير الحكومي حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الجزائر، 2008.

http://embassies.mofo.gov.sa تاريخ الاطلاع 2013/3/9، - http://orantude.7olom.org- تاريخ الاطلاع 2013/3/25

www.ons.dz تاريخ الاطلاع 2013/1/4، - www.leportail de premierministre. تاريخ الاطلاع 2013/3/9

كما تم التحكم في التضخم الذي كان يصل في التسعينيات الى 30% ليبلغ سنة 2000 معدل 0.3% ثم انتقل من 4,2% الى 3.6% ما بين 2001 و 2004، واستمر في الانخفاض الى 1.6% سنة 2005 نتيجة التوازنات النقدية التي عرفها الاقتصاد خلال مرحلة الاصلاحات الاقتصادية، بعدها سجل معدل 2.5% سنة 2006 ليصل الى 3.9% سنة 2010 ثم 4.5% سنة 2011 ليرتفع مرة أخرى ويصل الى 8.85% سنة 2012. ويعود سبب هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار الى نقص الانتاجية وتفاقم سبب ما يسمى بالتضخم المستورد الذي يعكس ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية على السوق الوطنية. اضافة الى اسباب أخرى على رأسها عدم التناسب بين الإنفاق العام والآثار الاقتصادية والاجتماعية، يليه غياب سياسة للأجور متماسكة تركز على خلق قيمة مضافة، وهو ما يجعل الإنتاجية هي من بين أدنى المعدلات في المنطقة الأورو متوسطية، والسبب الثالث هو توسع الأسواق الموازية التي تسيطر على أربعة قطاعات: الفواكه والخضروات، واللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك والمنسوجات والجلود، وطول دوائره التسويقية بين المنتج والمستهلك ما خلق فوضى كبيرة ومضاربة واسعة.

4- الدخل والقدرة الشرائية للفرد: بالنسبة للدولة الجزائرية وفي مجال تلبيتها للحاجات الأساسية لمواطنيها، نجد أن الفرد الجزائري مازال يعاني كثيرا في هذا الجانب أولا بسبب غياب منصب عمل دائم وتفشي للبطالة بمعدلات مرتفعة جدا، وثانيا بسبب الارتفاع الكبير في

مستويات الاسعار والتي يعود سببها الى نقص الانتاجية وتفاقم بسبب ما يسمى بالتضخم المستورد الذي يعكس ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية على السوق الوطنية.

من خلال الجدول أدناه نلاحظ ارتفاع مستمر في القدرة الشرائية للفرد الجزائري حيث بلغت 5.130 دولار سنة 2000 وانتقلت بعدها الى 6.810 دولار سنة 2005 لتنتقل الى 7.940 دولار سنة 2008 و تستمر في الارتفاع لتصل الى 8.310 دولار للفرد سنة 2011. ويعود سبب هذا الزيادة الطفيفة الى الزيادة الأخيرة في مستويات الأجور والرواتب لمختلف الفئات الاجتماعية، حيث حدد الأجر الأدنى المضمون في الجزائر الى 18000 دج سنة 2012. لكن رغم هذه الزيادة يبقى الفرد الجزائري يعاني اذ كل زيادة في الأجور النقدية أو الاسمية يقابلها زيادة في الأسعار، أي لا يوجد أي تحسن في القدرة الشرائية فهذه الزيادة وهمية وليست حقيقية. كما تبقى هناك فئات اجتماعية مهمشة نظرا لموقعها في سلم توزيع الدخل أو شغلها لمناصب عمل غير دائمة ومؤقتة، وهذا ما أنجر عنه انتشار واسع للسوق الموازية التي أصبحت مصدر عيش الكثير من الفئات الاجتماعية غير القادرة على توفير احتياجاتها الضرورية. وعند مقارنة الفرد الجزائري بالنسبة للفرد الماليزي و الفرد الياباني مثلا سنة 2008 بلغت القدرة الشرائية للفرد الجزائري 7.940 دولار مقابل 14.010 دولار للماليزي و 34.700 دولار للياباني لتنتقل بعدها سنة 2011 الى 8.310 دولار للفرد الجزائري مقابل 15.650 دولار للفرد الماليزي و 35.330 دولار للفرد الياباني.

جدول رقم 5: تطور القدرة الشرائية للفرد الجزائري 2000-2011

الوحدة: دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	5.130	5.410	5.620	6.040	6.420	6.810	7.150
السنة	2007	2008	2009	2010	2011		
الجزائر	7.660	7.940	8.260	8.050	8.310		
ماليزيا	-	14.130	14.010	14.680	15.650		
كوريا الجنوبية	-	26.890	27.00	28.870	30.370		
سنغافورة	-	53.280	52.250	56.790	59.380		
اليابان	-	34.700	32.910	34.810	35.330		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الالكتروني: <http://data.albankaldawli.org> تاريخ الاطلاع 2013/2/23

5- التعليم والتنمية البشرية: يبقى قطاع التعليم¹⁰ في الجزائر يعاني من مشاكل و صعوبات عديدة كتندي المستوى التعليمي و مخرجاته التي لا تواكب متطلبات سوق العمل، غياب سياسات و خطط للتكوين المهني، تسرب عدد كبير من التلاميذ من التعليم العام مما يؤدي إلى عدم القابلية للاستخدام و ينعكس هذا سلبا على الجانب الاقتصادي و على الجانب الاجتماعي من خلال تزايد البطالة خاصة في صفوف الشباب الذين يشكلون أغلبية السكان في هذه البلاد.

فيما يتعلق بترتيب دليل التنمية البشرية لعام 2010، جاءت الجزائر في المركز 84 محققة تقدما ب 20 نقطة بعدما كانت عام 2009 في المرتبة 104 وبهذا أصبحت تنتمي الى فئة التنمية البشرية المرتفعة. لكن رغم هذا التقدم تبقى الجزائر في المركز الاخير بين الدول

العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة. والجدول التالي يوضح ترتيب دليل التنمية البشرية للدول العربية حسب تقرير التنمية البشرية لعامي 2010 و 2013.

جدول رقم 6: ترتيب دليل التنمية البشرية للدول العربية لسنتي 2010 و 2012

الدول	سنة 2010	سنة 2012	الدول	سنة 2010	سنة 2012
الامارات العربية المتحدة	32	41	الجزائر	84	93
قطر	38	36	مصر	101	112
البحرين	39	48	سوريا	111	116
الكويت	47	54	المغرب	114	130
الجمهورية العربية الليبية	53	64	اليمن	133	160
المملكة العربية السعودية	55	57	موريتانيا	136	155
تونس	81	94	السودان	154	171
الاردن	82	100	/	/	/

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على: تقارير التنمية البشرية لسنتي 2010 و 2013 على الموقع: <http://hdr.undp.org> تاريخ الاطلاع 2012/9/15 (2010) و 2013/6/7 (2013).

بالمرتبة التي حققتها الجزائر نستطيع القول بأنها في احسن حالة مقارنة ببعض الدول العربية الاخرى التي مازالت ضمن فئة التنمية البشرية المتوسطة كمصر وسوريا. أما فيما يتعلق بتطور دليل التنمية البشرية تفيد بيانات الجدول الموالي أدناه ان هذا المؤشر يعرف تطورا مطردا على مدى 20 سنة. حيث انتقل من 0.537 سنة 1990 الى 0.602 سنة 2000 والى 0.677 سنة لينتقل الى 0.698 سنة 2011 ثم 0.704 سنة 2012 متراجعة عن المرتبة السابقة لتحتل المرتبة 93، ونفس الشيء ينطبق على أغلب الدول العربية الأخرى التي سجلت تراجعا خلال سنة 2012 بسبب التوترات الداخلية و اللا استقرار الذي تعاني منه، أي الظروف المالية والاقتصادية والاجتماعية والتي انعكست سلبا على مسار التنمية بصفة عامة. (11)

جدول رقم 7: تطور مؤشر دليل التنمية البشرية في الجزائر (1990-2012)

السنة	1990	1995	2000	2005	2009	2010	2011	2012
دليل التنمية البشرية	0.573	0.564	0.602	0.651	0.671	0.677	0.698	0.704

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على المواقع الالكترونية التالية:

- <http://hdr.undp.org> تاريخ الاطلاع 2012/9/15 - <http://www.wikipedia.org> تاريخ الاطلاع 2013/3/31،
- <http://www.marefa.org> تاريخ الاطلاع 2013/5/16

6- الانفاق على الرعاية الصحية: لو اخذنا مؤشر إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية الذي هو عبارة عن مجموع النفقات الصحية العامة والخاصة. وهو يغطي تقديم الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية)، وأنشطة تنظيم الأسرة، وأنشطة التغذية، والمعونات الطارئة المخصصة للرعاية الصحية ولكنها لا تشمل تقديم المياه والصرف الصحي. المصدر البنك الدولي فسنجد أن الانفاق على الرعاية الصحية في الجزائر يبقى هو الأدنى على مستوى دول المغرب العربي بالمقارنة مع الجارتين تونس والمغرب، والجدول الموالي يكشف عن ضعف النظام الصحي المعتمد في الجزائر القائمة رغم الميزانيات الضخمة المرصودة لتحسين ظروف الرعاية الصحية للمواطن الجزائري، فالخلل في السياسة

الصحة بالجزائر يكمن في التسيير، حيث أغلب النفقات توجه للتجهيزات على حساب التكوين وتأهيل الموارد البشرية، ما انعكس سلبا على مستوى الرعاية الصحية في الجزائر⁽¹²⁾.

جدول رقم 8: تطور إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية خلال الفترة 2001-2011

الوحدة(%)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	3.8	3.9	3.7	3.4	3.1	3.1	3.5	3.7	4.6	4.3	3.9
تونس	5.3	5.3	5.4	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	5.8	5.7	6.2
المغرب	4.4	5.3	5.3	5.2	5.1	5.2	5.5	5.4	5.6	5.9	6.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: <http://data.albankaldawli.org> تاريخ الاطلاع 2013/6/15

خاتمة

من خلال قراءة وافية في المؤشرات سالفة الذكر يتبين أن الجزائر و رغم امتلاكها لموارد طبيعية هائلة و ثروة تضاهي بها ثروات بقية الدول، إلا أنها تفتقر الى وجود استراتيجية تنموية واضحة المعالم لمحاربة الفقر رغم المبالغ الضخمة المستثمرة، و هذا ما يبدو جليا من خلال: -محدودية هذه السياسات في القضاء على البطالة فمناصب العمل تبقى مؤقتة و ليست نتيجة نشاط انتاجي؛ -أثبتت الدراسات أنه لكي يمكن الحفاظ على مستوى معيشة السكان يجب أن لاتقل نسبة نمو الناتج الوطني الخام عن 6% عندما يزيد عدد السكان ب 1% و هذا ما يغيب في الاقتصاد الجزائري الذي يبقى اقتصاد ريعي أكثر من 97% من إيراداته تأتي من النفط؛ -الغذاء يبقى مصدره العالم الخارجي و عدم القدرة على التكفل بحاجيات الأفراد محليا و هذا ما تترجمه التبعية الغذائية؛ -الاهتمام بالجانب الكمي عدد المدارس، عدد المستشفيات على حساب الجانب النوعي كالمخرجات و نوعية الخدمات المقدمة للمريض مثلا، القيمة المضافة الحقيقية غير موجودة تبقى تطورات اسمية فقط.

الملاحق

الجدول (1) : توزيع البرنامج 2001-2004 حسب القطاعات

السنوات القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع مليار دج	المجموع %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12.4
دعم الاصلاحات	30,0	15,0	0,7	-	45,0	8.6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة

2001، ص 87

جدول (2) : توزيع برنامج 2005-2009 حسب القطاعات

المبلغ (مليار دج)	%	القطاعات
1,908,5	45,5%	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
1,703,1	40,5%	برنامج تطوير المنشآت الأساسية(نقل، أشغال عمومية، ماء..)
337,2	8%	برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها:
300,0		الفلاحة والتنمية الريفية
13,5		الصناعة
12,0		الصيد البحري
4,5		ترقية الاستثمار
3,2		السياحة
4,0		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية
203,9	4,8%	ترقية الخدمة العمومية وتعميمها
50	1,1%	برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال
4207.7	100%	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أبريل 2005، على الموقع الإلكتروني: <http://www.premier-ministre.gov.dz> تاريخ الاطلاع 2013/7/17

الجدول (3) : توزيع الاستثمارات في أهم القطاعات الاقتصادية في البرنامج الخماسي 2010-2014

البرنامج	المبالغ المخصصة (مليار دج)	%
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	%45,42
- السكن	3700	
- التربية، التعليم، تكوين مهني	1898	
- الصحة	619	
- تحسين وسائل وخدمات الادارة العمومية	180	
- باقي القطاعات	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	%38,52
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
- قطاع المياه	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	%16,05
- الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد9، 2013، على الموقع الالكتروني: <http://www.univ-chlef.dz>، تاريخ الاطلاع 2013/7/17

الهوامش

1. مشري فريد، نشاطات نظام الانتاج المحلي في الجزائر، على الموقع الالكتروني: <http://iepedia.com/arab/wp.content/uploads/2012/05/%D8/AF%D9%8> تاريخ الاطلاع 2012/7/14
2. بودخدخ كريم ، اثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009، على الموقع الالكتروني: <http://google.dz/url/?sa=t&ect=j&> تاريخ الاطلاع 2012/4/27، ص 2
3. المرجع نفسه، ص 9
4. عبو عمر، عبو هودة، جهود الجزائر في الألفية الثالثة، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة حسينية بن بو علي، الشلف، الجزائر، ص 4
5. بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة 200-2010، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد9، 2013، ص 47-48
6. بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 10
7. الموقع الالكتروني: <http://www.eldjournhouria.dz> تاريخ الاطلاع 2013/3/27
8. سنة 2012 تتوج بأداءات جيدة للاقتصاد الكلي، على الموقع الالكتروني: <http://www.aps.dz> تاريخ الاطلاع 2013/7/6

9. الجزائر و الأمن الغذائي على الموقع الالكتروني <http://neareast.fao> تاريخ الاطلاع 2013/3/25
10. نصيرة قوريش، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014 على الموقع الالكتروني-<http://www.univ-chlef.dz/ratsh/REACH-FR/Article-Revue/article05pdf> تاريخ الاطلاع 2012/9/15
11. المرجع نفسه
12. الانفاق على الرعاية الصحية، على الموقع الالكتروني: <http://data.albankaldawli.org> تاريخ الاطلاع 2013/6/15